

## حزب سياسي جديد في العراق يتحدى إيران بشعارات صادمة لأتباعها

حركة «25 أكتوبر» تتبنى العلمانية وتدعو إلى التطبيع مع إسرائيل



توق جامع إلى التغيير ينتظر تحويله إلى فعل سياسي منظم

ويقول مراقبون إن قلق الإسلاميين الشيعة التابعين لإيران في العراق يتضاعف من حزب 25 أكتوبر، لأنه يبني سقفا مرتفعا جدا للمواجهة. وفي حال صحت الأنباء المتعلقة بدعم الكاظمي لهذا الحزب، فإن طرد إيران من العراق سيكون شعاعا جازبا جدا خلال الانتخابات المقبلة، فيما ستكون قدرة أصحابه على الصمود قوية لأنهم يحظون برعاية الحكومة.

ويرى مراقبون أن هذا الحزب الجديد وسقفه العائلي ربما هو البون اختبار لقدرة إيران على ردع الأحزاب العراقية التي تستهدف تقليص نفوذ طهران في بغداد.



طلال الحريري

تعمل على إزاحة الفاشية الدينية وإعلان دولة المستقبل

ويمكن أن يشكل هذا الحزب بديلا لبعض الناخبين العراقيين الذين يرون أن المشاركة في الانتخابات القادمة، ضرورة لإنقاذ البلاد من وضعها الصعب، لكنهم في الوقت نفسه يرون أن جميع المشاريع السياسية القديمة لا تستحق الدعم. ويرى مراقبون أن ظهور أحزاب جديدة من هذا النوع، قد يحفز الناخب العراقي على مشاركة أوسع، ما قد يضيء طابعا من التنافس الحاد غير المسبوق على الاقتراع القادم ويعسر توقع نتائجها بعد أن اعتاد العراقيون على الانتخابات تكون محسومة سلفا لأحزاب الإسلام السياسي الشيعي وعدد من التشكيلات والتحالفات السنّة والكردية.

ويضيف أن حزبه يضع "على رأس مبادئه السياسية فصل الدين عن الدولة والوقوف بحزم ضد سياسات إيران المزعجة للاستقرار وجعل مصالح العراق أولا". وأثارت هذه الانتقادات حفيظة أتباع إيران في العراق، وردوا بحملة إعلامية كبيرة ضد الحريري، متهمين إياه بدعم المثلية في البلاد. وبدلاً من أن يرد الحريري على هذه الاتهامات، أمعن في استفزاز الميليشيات والمنصات الرقمية التي تدافع عنها، من خلال الظهور بصفة سياسي عراقي في قناة إسرائيلية تبث باللغة العربية للتعليق على بعض التطورات السياسية. وأثارت هذه الجراة الإعلامية في التعاطي مع إيران بهذا القدر من الوضوح الجدل بشأن الجهة التي تقف وراء الحريري وحزبه، وما إذا كان هذا المشروع لديه الحماية الكافية للاستمرار حتى موعد الانتخابات الذي جرى تأجيله حتى أكتوبر 2021.

وتقول مصادر مطلعة إن هذا الحزب يمثل أحد التيارات الشبابية الصاعدة التي تحظى بدعم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. ويرفض الفريق المقرب من الكاظمي التعليق على طبيعة الصلة بين رئيس الوزراء وحزب الخامس والعشرين من أكتوبر. ولا يفصح الفريق عن النوايا السياسية لرئيس الحكومة في المرحلة المقبلة، بما في ذلك المشاركة المباشرة في السباق الانتخابي. ويثير هذا الغموض في موقف الكاظمي أتباع إيران في العراق، ويدفعهم إلى مهاجمة جميع المشاريع السياسية الجديدة، تحسبا لأن يكون أحدها مدعوما من الكاظمي.

ترتبط ظاهرة تشكيل الأحزاب السياسية التي نشطت مؤخرا بشكل لافت في العراق، بالانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من العام الحالي. وتعرض هذه الظاهرة رغبة مجتمعية في تجديد الحياة السياسية بعيدا عن الأطر المستهلكة المتمثلة في أحزاب الإسلام السياسي، أملا في إطلاق تجربة حكم مختلفة عن التجربة القائمة منذ سنة 2003 والمرتبطة في أذهان الغالبية العظمى من العراقيين بالفشل والفساد وتراجع الدولة على مختلف المستويات.

تدعى النطق باسم المشاركين في انتفاضة أكتوبر، يقول المتحدث السابق باسم الحكومة العراقية أحمد ملا طلال في تغريدة عبر تويتر، إنه "من دون حزب واحد يجمع شتات انتفاضة تشرين (أكتوبر) ويحمل روحها وأهدافها ومن دون مشاركة كثيفة غير مسبوقة ومن دون إشراف دولي محكم، فمقاطعة الانتخابات الأولى واجدى.. وإلا فإننا سنترحم على فضيحة انتخابات 2018 وتداعياتها الكارثية".

ويتطلع الإمين العام للحزب بطلال الحريري، إلى حزبه "تأسس برؤية علمانية ليبرالية خاصة شعاره الاقتصاد والديمقراطية". واصفا إياه بأنه يمثل "أول تجربة شبابية قيادة وفكرًا". ويضيف أن حزبه يستلهم حراك أكتوبر 2019، الذي أطاح بحكومة عادل عبد المهدي وزلزل النفوذ الإيراني في العراق لكنه لا يحتكر تمثيله. ويشير الحريري بذلك إلى الانتفاضة العارمة التي انطلقت في ذلك التاريخ احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة وللمطالبة بتوفير الوظائف والخدمات العامة، لكنها سرعان ما تحولت إلى تحدٍ لتجربة الحكم التي تقودها أحزاب شيعية موالية لإيران، برفعها شعار إسقاط النظام وتحجيم النفوذ الإيراني في البلد وقطع الأثر المحلي القائمة على حمايته من أحزاب سياسية وميليشيات طائفية مسلحة. وعلى هذه الخلفية تحولت الانتفاضة إلى "علامة" تسويق سياسي يرغب كثيرون في استخدامها استعدادا للانتخابات المبكرة التي كانت مقررة لشهر يونيو القادم وتقرر إجراؤها في شهر أكتوبر لعدم الجاهزية لوجيستيا وتنظيميا لإجرائها في الموعد الأول. ويخشى مشاركون في الحراك الاحتجاجي من أن يؤدي ذلك إلى تشتيت انصار الحراك ومنعهم من التحول إلى قوة انتخابية مؤثرة في مسار الانتخابات ودافعة نحو التغيير الذي اندلعت الانتفاضة لأجله.

ويبرز تلك المخاوف الظهور المتسارع لعناوين حزبية تتبارى في استلهام الانتفاضة وشعاراتها. وتظهر إحصاءات رسمية مؤقتة أن أكثر من أربعمئة حزب وكيان سياسي تقدمت بطلبات تسجيل لخوض الانتخابات المقبلة، تم منح أكثر من مئتين منها إجازة رسمية، تمكنها من المشاركة في الاقتراع. وتعليقا على ظاهرة التوالد الفوضوي للأحزاب، لاسيما تلك التي

## مكافحة الفساد في السعودية تشيع مناخا ملائما لطفرة المشاريع الضخمة

الرياض - أعلن في السعودية عن إخضاع دفعة جديدة من موظفي الدولة من قطاعات مختلفة للمحاسبة على تورطهم في قضايا فساد، وذلك في مظهر عن حالة من الإصرار والمواظبة على اجتثاث الظاهرة من مؤسسات الدولة وفي مختلف القطاعات ومستويات المسؤولية. ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" عن مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد قوله إن تسعة وستين موظفا بالصحة والإرصاد والبلدية وإحدى الشركات وعضويّ تدريب ثبت تورطهم في قضايا فساد، وصدر بحقهم عدد من الأحكام القضائية.

الجهود السعودية في مكافحة الفساد تحمي موارد الدولة من الهدر وتحضن الاستثمارات الضخمة في مشاريع رؤية 2030

وتربط عملية مكافحة الفساد التي توسعت خلال السنوات الماضية وامتدت لتشمل رجال أعمال ومسؤولين كبارا سابقين أو أثناء وجودهم في موقع المسؤولية، مدنيين وعسكريين، وبيتهم أمراء من الأسرة الحاكمة، بعملية الإصلاح الشاملة والعميقة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ويقول مطلعون على الشأن السعودي إن نتائج مكافحة الفساد في المملكة تتجاوز حماية موارد الدولة والحد من الهدر والتبديد، لتؤثر مناخا من الشفافية وتمهيد الأرضية أمام طفرة من المشاريع الضخمة والطموحة التي أعلن عنها في إطار "رؤية السعودية 2030"، على غرار مشروع المدينة البيئية الذكية "ذا لاين" الذي أعلن عنه الأمير محمد بن سلمان، مؤخرا، ضمن مشروع منطقة "نيوم" في شمال غرب السعودية الذي تقدر استثماراته بـ500 مليار دولار.

وتطرح السعودية إلى إنجاز أكبر عملية إصلاح في تاريخها المعاصر تطل مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، حيث تسعى المملكة إلى تنوع مصادر دخلها وتنمية ثروتها وإحكام طرق إدارتها واستثمارها في تنمية البلد. وعانت المملكة خلال العشرية الماضية من استنزاف ظاهرة الفساد نظرا لوجود عاملين هما فناء الدولة من جهة، ووجود العديد من الإخلالات في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الرقابية من جهة مقابلة، وهو ما بدأت المملكة بالعمل على تلافيه خلال السنوات الأخيرة.

## أزمة وقود تزيد من تدهور الوضع المعيشي في عدن

عدن - شهدت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، خلال الأيام الماضية أزمة وقود حادة، زادت من تعكير الوضع المعيشي الصعب للسكان، ورفعت منسوب تحفهم للاحتجاج على الحكومة المشكلة حديثا، والتي تنتظرها مهمات صعبة في ما يتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية وتوفير الخدمات ومعالجة أزمة انهيار قيمة العملة المحلية وما ترتب عنها من ارتفاع في أسعار المواد الأساسية. وأجبر إضراب نفذته عمال شركة مصافي عدن، للمطالبة بمستحقات مالية تأخرت الشركة الحكومية في صرفها لهم، جميع محطات بيع الوقود على غلق أبوابها منذ الجمعة الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ عودة الحكومة المشكلة وفق اتفاق الرياض إلى عدن في 30 ديسمبر الماضي.

وقال مسؤول في شركة مصافي عدن لوكالة الأناضول، "إن سبب إضراب



مغلقة حتى إشعار آخر

## تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أكتوبر 2021

وعلى سبيل المثال، يبدي التيار الصدري الذي يقوده رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر ثقة في قدرته على تحقيق نتائج غير مسبوقه في الانتخابات القادمة، حتى أن زعيمه رفع من سقف طموحاته إلى الحصول على عدد من المقاعد البرلمانية يمكن تياره من تشكيل الحكومة القادمة.

وعلى هذا الأساس عبّر التيار عن تحفظه على تأجيل الانتخابات. وقال الصدر في تغريدة عبر تويتر "أمل أن تكون اقتراحات مفوضية الانتخابات مهنية.. وأن تكون تلك المقترحات بعيدة عن التدخلات السياسية والحزبية والطائفية والعرقية". مضيفا "إذا كان التأجيل لأسباب مهنية فسندع، وإلا فانتظروا قرارنا".

وجاءت المواقف من قرار التأجيل وفقا لمدى جاهزية الأحزاب لخوض السباق الانتخابي وتوقعاتها بشأن ما ستحصل عليه من نتائج. ويرى بعض تلك الأحزاب، بما في ذلك أحزاب سياسية شيعية كبيرة، أن إجراء الانتخابات في يونيو كان سيصب في مصلحة خصومها، بينما تحتاج هي للمزيد من الوقت لترتيب صفوفها والبحث في إمكانية الدخول في تحالفات بهدف التغلب على تراجع شعبيتها حتى المناطق التي تعتبرها خزائنها الجماهيرية الرئيسية. وعلى العكس من ذلك، تجد بعض التيارات في التعجيل بإجراء الانتخابات فرصة للتغلب على خصومها كونها ترى نفسها أكثر منهم استعدادا للمناسبة.

بغداد - أعلنت الحكومة العراقية، الثلاثاء، تأجيل الانتخابات البرلمانية أربعة أشهر، ليكون إجراؤها في العاشر من أكتوبر 2021، بدلا من تاريخ السادس من يونيو المحدد لها سلفا. وجاء قرار التأجيل عقب يومين من اقتراح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إجراء الاقتراع لـ"استكمال النواحي الفنية لتسجيل الأحزاب السياسية وتوزيع البطاقات الانتخابية وتأمين الرقابة الدولية". ورغم تقديم أسباب فنية ووجسنية لتبرير عملية التأجيل، إلا أن القرار لم يسلم من جدل بين الأحزاب والتيارات السياسية التي تعترض المشاركة في الانتخابات بهدف تأمين دور لها في المشهد الذي ستفرزه الصناديق.